تم التحميل من شبكة ومكتبة أسطورة الأقلام

www.feleb.com

بحث بعنوان دور المدقق في كشف الأخطاء والغش

تم التحدث في هذا البحث عن التدقيق بشكل عام وأهميته بالنسبة للمنشئات الاقتصادية، وما هي أنواع التدقيق، والتقارير التي يصدرها مدققوا الحسابات وأنواعها، ودور ذلك كله في اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش التي يمكن أن تحدث داخل المنشأة أو مع المتعاملين معها.

وقد كان البحث من النوع المنهجي، الذي يعتمد منهج البحث العلمي وأسلوبه من حيث تقسيمه وإطاره الداخلي وتناسب المعلومات المقدمة فيه.

وقد تم استخدام الاسلوب الاستنتاجي، وذلك عن طريق دراسة ميدانية تم فيها توزيع استبانات على عدد من أفراد العينة، وجمع المعلومات وتحليلها والخروج بنتائج وتوصيات من خلالها.

المقدمة

يعتبر التدقيق إحدى المهن الضرورية في المؤسسات المالية ، وهو عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة .

وقد نصت المعايير على وجود تضمين تقرير المدقق رأياً خطياً حول المعلومات المالية اذ ان الرأي بدون تحفظ يشير الى قناعة المدقق بعدالة البيانات المالية ، وقد اشتملت معايير التدقيق الدولية فيما يتعلق بالمصادقة على البيانات على الانواع التالية من تقارير مدققي الحسابات:

- تقرير مدقق الحسابات غير المتحفظ (نظيف) والذي يتطابق تماماً مع تقرير المدقق المعياري.
- تقرير مدقق الحسابات غير المتحفظ مع اضافة فقرة أو فقرات ايضاحية.
- تقرير مدقق الحسابات المتحفظ .
- تقرير مدقق الحسابات المعاكس.
- تقرير مدقق الحسابات حجب الرأي .

وبرزت اهمية هذه الدراسة في الأمور التالية

١. قلة الابحاث التي تناولت هذا الموضوع على الرغم من حيوية هذا الموضوع لواقع مهنة التدقيق في الاردن، وخاصة ما نحن بصدد دراسته من معيار المراجعة الدولي رقم(٢٤٠)، والمرتبط باكتشاف الغش والخطأ، ومن هو المسؤول عن ذلك.
٢. بيان خطور الغش والخطأ والاجراءات المتبعة عند وجود دلالة معينة تدل على وجود الخطأ والغش ، وجوانب القصور المتأصلة في المراجعة.
٣. ضرورة ان يعطي المدقق تقريراً ملائماً لنتائج عمله والا كان تقرير المدقق مضللاً لقاريء البيانات المالية الذي يعتبر التقرير بالنسبة له اداة اتصال مع المدقق حيث يعتمد على هذه التقارير

المستثمرين في قراراتهم الاستثمارية وكذلك دائني ومديني الشركة وكذلك الجهات الحكومية المختلفة وجهات اخرى ممكن ان تعتمد على تقرير المدقق كأساس لتزويدهم بمدى مصداقية البيانات المالية وفق معايير محددة.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه المدقق الاردني في كشف عمليات الغش ودحرها، وكذلك معرفة مدى موافقة آراء مدققي الحسابات ومتطلبات معايير التدقيق الدولية.

وتمثلت مشكلة الدراسة في ان التقرير الذي يقوم بتقديمه مدقق الحسابات يعتبر الركيزة الاساسية لكثير من الجهات باتخاذ قراراتها وذلك بصفة ان هذا التقرير يتم تقديمه من قبل جهة محايدة ومستقلة حول عدالة البيانات المالية المنشئة موضع التدقيق.

وقد استخدم الباحث مجموعة من الاساليب في جمع البانات، :

من خلال مراجعة كتب ودراسات ماجستير ودكتوراه ودوريات وغيرها والاعتماد في الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على المعنيين .

وقد شمل مجتمع الدراسة مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين المسجلين لدى جمعية مدققي الحسابات الاردنية والذي يسمح لهم القانون بتدقيق حسابات الشركات وبلغ عدد المكاتب (١٨٥) مكتب يعمل فيها (٥٣٥) مدقق مصنفة كما يلي:

فئة أ (٤٧٨) مدقق - فئة ب (٤٠) مدقق- فئة جـ (٨) مدققين

أما المنهج التحليلي الذي استخدمه الباحث في بحثه هذا فقد كان باستخدام الاساليب الاحصائية. لغرض تحليل البيانات التي تم تجميعها في هذه الدراسة واختبار الفرضيات تم الاستفادة من الاساليب الاحصائية للعلوم الاجتماعية حيث تم اختيار الاسلوب الملائم في التحليل ويعتمد هذا السلوب بشكل مباشر على نوعية البيانات المراد تحليلها ففي هذه الدراسة تم استخدام عدة اساليب احصائية من اجل توظيف البيانات التي تم تجميعها للتوصل الى اهداف الدراسة.